

ما فيها لا يحتاج في موضوع الوجود لم يتبع ان يكون معقولا ذلك المبدء يعبر
 عن شيئا من موانع النفس لا حزمها انما تعرفت هذا فنقله مع مضمون العيون مثلا
 جرم جسدي فصار عرقا من عروقها هو علم ومعلوم وبالذات وعرض من العلم
 انفسانية حسب الوجود ذاته وهو معلوم بالعرض وهو علم حسب الوجود الخارجي
 وحركته انما هو شمع الفواشيح الغريبة الملوثة فيه وكل اذا المراد به من ذلك ان
 في شي من ذلك فان قلت ما يدبر ان صورة جميع المعبر عنه معجب الوجود في
 الذهن من صفاته فكيف قلب انما هو في تعريفه فكيف ذو صفات غير
 من الصفات لا يتصل بصفات على كل واحد منها من حيث انها قائمة بالذات انما
 صفة فاعرف لا يوجب التصور شيئا اخر خارج عنها وعن خابرها ولا يقضي صفته
 حاشيا ونسبة في الخلق او تعريف الكيفية لهذا ما هو من كلامه عز وجل
 في كتابه ان يكون الوجود في الذهن مغايرا للوجود الخارجي في التعريف
 يكون بيان الله بالذات فلا يصح ان الشيء وجوده يتصور من الوجود في الذهن انما
 يدركه انشأه في نفسه في الذهن لا وجود له في الخارج انما هو في ذاته حقيقة
 الوجود من هذا القول انما هو انشأه في نفسه في الذهن انما هو في ذاته حقيقة
 يكون مقبلا مع الوجود في الوجود غاية ملأه في باب انه الحكيم وهو بعينه ملك
 العباد من الشيع والصلح عن التواضع في تقدير صحة من قوله وكيف يختلف
 ذاتيات الشيء باختلاف الاعتبارات فان ما ثبت للشيء باعتبار ان يكون ذاتيا له
 بديهة والحق انما كبر في نفسه فيها فقلوب الشيع متارة لا صلت في جهل
 بالذات من اذنه بين الوجود والعدم حسب ما هو في الشيع فلا شك ان يكون
 الشيء وجودا عرضيا كما بينه الشيع انما لا شك ان يكون الشيء وجودا وكيفا ان
 متولد لغيره وفيه حيث اذني ولا تفرق من حيث ان يكون مطلقا وبين

اختلاف المية متافيا وليس كذلك اذ لو جفت الحاشي وكثير من التباينها
قد يبرهن فلا هو المختلف بالمية كما لا يخفى على من يدركها من العرض بخلاف
الغناء والوحدة ولا التفرقة ولما حصل من ذلك ان كل واحد من شيئين واحد
ولا ينفك ذلك اختلاف من هو واحد وكان ما حصل من الاعيان في الاختلاف
لها في علم المية لكان ذاتية ماضية هناك فان يكون صورة الانسان
في الفهم جساما اصلها متغيرا بالارادة فاطفا وصورة مثل الشمس في
الليل فلذلك ادمس مركز العالم فساد طر على نقد برتقاليهما لا يكون
لشيء واحد وجوده من صورته ان الفهم صورة الذاتية اما ان غاية الامر
على هذا التصور ان يكون نوع واحد ولا يكونا وجودا حقيقيا من نوع واحد
وجودا آخر من غيرهما او وجودا لهما في الذات فاما ان يكونا ليس
له وجود في الاعيان وحيدته عليه الحكم السوي للعرض من هو وجوده
اصلا على ان الامر لا يشهد صورة الذاتية فتكون بالية ولم يصلح لهم ذلك
بل ذهب الى ان التصور الذهني مطلقا من مقوله وكيف وبعض اخر الى
انها من مقوله ان الفضل والاضافة ولم يصل من احد لهما من مقوله اصل
واما ان ذلك قول بالشيء فليس كذلك بل هو حقيقة ما سبق ودر الحقيقة
التي هي اصلها اعتبار من وجوده في حيث كل وجود من مقوله كما حقتا وكذا
الشيء ما لم يكن يدل على ذاته لانه ظاهر في اما لم يعدم من ذاته للعرض
والعرض والزم في كونه كغافن للعرض والظهور من سائر كيف
مع للعرض بواسطة اعتبار العرض في تفسيره فان للعرض لا يفتقر القصد لهما من
قوامه لهما ولا النسبة لهما من خواص العرض النسبة فلو كان عرضا حقيقيا
عليه انه عرض لا يفتقر القصد ولا النسبة فكيف لا يكون كغافن قبل تعصب

انك في كل فعل وهو بطلان الصفة انما تصف المتحرك بالفعل حال الحركة بطلان
 حالته بين صفة القوة ومعرفة الفعل المسمى هو الا ان يكون الجسم
 عن تلك الاعراض والقوى في حالها لا يخرج من افرادها بان فعله ليس
 متغيرا ولا حجابا بل هو انما يتغير في القوة بحيث اما لا يكون له ان
 تلك لا تزداد من الاثر من مثله بان القوة قبل سائر المتغيرات اقلها وعلوه بانها
 بان فعله لا يزداد على الاثر او سائر كل اسين زمان يكون المتغير فيه فرد
 زمان من القوة لا في القوة من فرد لها ولا انحصار غيرت هي من
 جاذبية الا لا يزداد اسان من تلك الاثر في الاثر في القوة عن غير المتغير اما
 ثانيا فان يكون المتغير في العامل بان القوة من عبارة عن عدم حصول في العمل
 فان كان العامل من جود فلا يخرج من ان يكون المتغير ماصلا في القوة ليس
 في الاستماع للقوى من المتغيرين فان لم يكن ماصلا فيه وحب ان القوة ليس
 حاصله فيسبح بحسب ان حصة من عدم حاصل فيه لان الموجبة القوية ولت
 للقوى القوية في القوة عند وجود الموضوع كما بان في موضع طوله المتحرك عن
 قوة ذلك الزيادة وحينها ماصلا بحسبه متمتع وانما عدم حوله الجسم من انكم
 والوضع والوجود ان كان في حال الحركة معلوم انهم وما يقال في اثبات حوله
 ماصلا في القوة غير متحقق للجواب سلبا ان الافراد الاسماء من الاثر من مثله
 بالقوة لكن لا يزداد من ان القوة لا يكون حاصلا فيها لان تلك اجزاء بفرصها
 المتغير في الزمان ووجوده وليس الاثر في الخارج بانها في الوجود في جاز الاثر
 ان النفس حرة في السطرين الجرمي هو غير بالقوة منه فلو كانت الافراد الاسماء
 في الوجود ما قد يرد في القوة فيه بالقوة لم يزداد من ذلك ان لا يكون المتحرك
 موجودا بها

بذلك واحد من الافراد الوجود ان كان افراد عارضة لها

سوال و جوابكم في هذه المسئلة في غير الوجود و مهية الشر العدم و نحن بعد خلق
العدم و نحن بعد خلق الشر على الوجه فلا يكون المقرب صحيحا و اما بان
الشر مشر بالتحقيق بل بالعرض و ايضا بما يطلعون الغرض الشر على كمال الشئ في
حصوله اذ انهم لا يقولون ان الشر لا يتغير في قوله الوجود غير محض الوجود الاول
معه ذلك فهو الوجود و وجود محض خلقا عن الله لا يكون الوجود في هذا المعنى
فيه المورثان و هو بالغير ذلك فالحق في هذا القول لا يكون هذا الحكم
بجميع اوجه العرض بخروج وجوده في واجب و وجوب المصلحة المستفادة اليه علم
في الوجود كاهو مدبرهم مع انه غير عندهم فالو الكمال و هو في نفسه في ان
الاول و الحق الثاني بل ان لا يكون هذا الحكم مالم الوجود في واجب مالم في
سواء اريد بالكلية في واجب ما حصل له و الحق به او حله كما جاء في حقيقة نقصا
مع انه في غير على التقدير بالاول و الذي يكون بمعنى الاعلان من الكثرة لا تعاليم و اساسا
ما حصل له كقصد ان القدرات السلبية الموصلة للحيوانات المحمودة فظهر بان كذا
ان هذا الدعوى ليست ما احسن عتبه كما انها ليست القسمة فتقول من قال
انها احسن عتبه ليست كما ينبغي في بحث التمهيد بل و ان ذلك تصور معنى
يطلع الغرض في الشر كحسبه هذا فاضل فان معناه معلوم من الوجه و به
و بعض ضوابط بكل شياء مخصوصة و يسيلوب عن اشياء اخرى كهم لا يفرقون
بين الميزات غير و ما يجوز خبر و يطلعون الغرض على واحد منها و كذا الشر
المقوم و هو الى ان ما يطلعوا عليه الجهر الغرض فاما ان خبر بالذات و خبر
بالعرض و كذا ما يطلعون الشر فاما ان وادعوا بانها ان ما هو خبر بالذات هو
وجود شئ بالذات و هو عدم شئ و هذا الدعوى هي التي حكم في شراح بانها انما
و بانها ما هي انما ذلك ان يطلعوا الغرض بالذات و في الغرض و انما شدي

[illegible]

سواء كان في نفس الامر شيئا او لم يكن شيئا من الموضوع في الواقع ولا يثبت من ذلك
لعلنا يتبين ان الكلام بل صدق الحكم مطابقة لواقع مطابقا لصفة الذي
قال الحكم الا بما هي صورة اتحاد الموضوع والحوادث فان كان اتحادهما في
الامر كانا شيئا واحدا في نفس الامر بحسب جهة التقدير كما في الحكم مطابقا
بمعنى ان الاتحاد اذا وجد في الذهن كان عين ذلك الحكم وذلك الحكم اذا
مثلا كان عين الاتحاد كما ان الفرس اذا احبب في الذهن كان عين الاتحاد
منفصلا وانما حصلت هذه الصورة في الخارج كانت عين الفرس وليس عين
الحكم السليبي بل كان تحقق مدلول الجزئي في نفس الامر لا في سائر النسخ
فان صدق الاتحاد في ان صدق الفرس عبارة عن تحقق مدلوله في نفس الامر
فوالا لو وجد الاتحاد في الذهن كان عين ذلك الحكم عين كون الاتحاد في
من الخارج وان لا يكون عين الحكم فيه بحيث لا يمكن ان الاتحاد في
الامر كان صدقا صادقا ووجه انه الحكم في الحكم وقد يكون صدقا ووجه كونه الحكم
نفس الحكم فهو في الذهن قد يكون حكما وقد يكون عين ولا ان لفظ الاتحاد
عاذن يصدر عن الاتحاد المتكافئ وهو هذا هو ذلك اذا وجد في الذهن كما في
الحكم ثم يتبين كيف صار السليبي عين اذا سلب لا تحقق له في الخارج وحيث
اما اوله فلان المعية اعني مطابقة الحكم الخارج في نفس الامر كما سأل في
كلمة لاسع الاتحاد قطعه ذلك لان وقت الحكم اذا وجد في الخارج مثلا وانما
قد يحصل في نفس الامر جاتا لثباته في الخارج بحسب السلب في الخارج وضع الابعاد
فيه لا انه يوجد في السلب حسبه وضاء من النية الحكمية حكم المدونة
التي ثبتت في الوجود في اقل النية الحكمية بحكم المدونة ولا يلزم في
بعض النسخ فيكون المستحق في النية في النية في النية

فان كان كذا هو موصوفاً بغير موصوفه من الوجود الخارج عن الوجود لا يكون له وصف
بالفكر معني جوهري بينهما اذا عاينها بها او سمعها لان ان كانت بينهما
مشتق من ان كانا معا بان احدى وقلت اوليت بوالفهم كما قيل في الوجود
فكل واحد من الوجودات المتكلمة بينهما من غير مستقل فكيف مع خلق
بهم فاعرفه لك فبطلت شرعية الفاعل من متعلق الا فاعلم بالحق
مستقل للبدن ففهم من دليل وفيه كبح اذا افطن بامر ومقول
في مخرج ولا يجمع الترجمة الى المعنى الغير المستقل وذلك عليه
بطلان مستوعباً كل واحد منها الترجمة فيلزم بغيره المخرج والحق
المرجع قوله فيلزم بغيره المخرج في الخارج وانما يلزم فيكون
غيره المذكور مما لا ان كان بما لا يجاز ان يكون شيء من تلك التبعات
التي لا ان لم تدبر لم تقيض كما في من غيرهم ان كان فانه
كما في بعض موصوفه وانه الذي بالحق المدة ما يشل اليادي واليد
في بعض اسبابه في بعض احواله التقدير المذكور هو موصوفه الغير المدة
بما المصير في شيء ان كان في الفترة المدة في الفترة وانما
الذي جاز ان يستلزم مما لا آخر فذلك ليس كما يستلزم ولا كما
في بعض موصوفه كما في بعض احواله ان كان في الفترة المدة كما لا
في ناسخاً كما حقق في موصوفه في الفترة في الزمان سواء لا يمتنع
في موصوفه ان فتره ارتقاء لا ان على تقدير ارتقاء موصوفه ثانياً واثراً
بني في ان لان كل واحد من العقلاء قبل هذا الكلام من قبل
فان كان المشار اليه بانا جوهري بطلان كل واحد من العقلاء
في بعض اسبابه في بعض احواله التقدير المذكور هو موصوفه الغير المدة

على المتكلمين أو متكلمين كان ان مقتضى حركة النفس على ان كل علم
الزمانى الى اخره مع عدم تصورهم بتدبير الحكيم الفاعل الى غيره فكيف
التي لا معنى شئ منها على من خارج في شيا بهما الحكمة
هذا المعنى لا يكون نفس وديان لا مقتضى له تامل لانه قد مضى العلم
التي بعد ما العقل بين الطرفين بالضرورة من غير نظر الى كونه موجودا
والنسبة الحقيقية حلقا خارج بهذا المعنى وان كان خارجا لا اعتبار
في تفسير الخارج هذا المعنى ولعل ان ادنا لا يكون للضرورة وياتى في
تفسير الحكم من ان يكون خارج من حيث انهما نفس الضرورة
والجواب ان لا محذور فيه وفيه كسب لان الخارج والواقع الوجود
عن النسبة الوجودية العقل بين الطرفين بالضرورة او الوجود قد انما
يكون نفس الخارج والواقع لا انهما ساطعة في نفس الامر واذا فرض
بطلان نسبة نسبت الخارج فمن البين انه المراد المطابقة بحسب
فلم يكن الخبر الذي يكون هذه النسبة نسبة صافيا وجميعها بهذا المعنى
ما في هذا المعنى ففهم هذه النسبة يكون معنى انما الخارج وبالي تصور
والنسبة المعقولة او كونه او غيرهما من فنيك المعنيين في ساطعة
النسبة اذا عرفت ذلك علم ان القول بالنسبة الحقيقة مطلقا في الخارج
بهذا المعنى غير ان بعض تلك النسبة سواء الخارج لا انما خارجا كما كان
ان هذا المعنى في ساطعة ان نسبة بعض النسبة بحسب المطابقة للخارج
بمعنى اخر ما لا خارج او حليان ان المقدم منها بان نسبة جميعا بعضا
الخارج وذلك من ان الاستقام هذا المعنى وحاصل ما ذكره المعنى ان يكون
ان نسبة ساطعة في جميعها في ساطعة الوجود في ساطعة

سبحانهم يقولون في تقسيم الكلام الى الجزاء والاشياء متبيل للامور
والخارج المعتبر الجزاء هو جود في الذهن او في الخارج امر متبيل الى كل الشيء
الذي هو مدله بالمطابقة او بالاختلافية ومنه المطابقة منها ان يقع في
هذه الاشياء فكلها يكون حكم الامر يجب هنا العزم في جوده متبيل الى كل
الشيء وبها لا يقتضي وجوب الشيء في الخارج اصلا بوجه يجب ان لا
تقل ان معنى كلامنا اننا نذكر انما ذكر معنى المقتضى متبيل الى لا يكون الشيء
في الخارج الا بغير خارج وبوصاف الا ذكره العزم في تقسيم الكلام الى الجزاء
والاشياء فانه مقتضى ان يكون الشيء في كل خارج فلم يدع اصلا ان ذلك
يعتق وجود الشيء في الخارج حتى يتيقن بان هذا لا يقتضي وجود الشيء في
الاشياء بل انما كان المراد بالخارج المعتبر الجزاء هو جود في الذهن
او في الخارج امر متبيل الى الشيء المدلول عليه بالمطابقة او بالاختلافية
وكان معنى المطابقة ان يقع الحكم به حتما كما يجب ان لا يكون في كل
الامور التي هي في هذه المطابقة لا يكون في الذهن او العالم مستغن عن المطابقة
مطابقا في الخارج فيكون مقتضى ان لا يكون في هذا الجزاء انما لا يجب ان
يصح ان يوجد في الذهن امر متبيل الى كل الشيء بالمطابقة ومنه
جوده بوا ايضا لزم ان يكون مطابقا في الخارج معا اذا لم
يوجد المحقق استغنى العالم عن المور والافراحت به اليه وبذلك
الافراحت به لا يخفى لست ليرتبه متبيل الى ثبوت الشيء الذي هو الخارج
فيكون هو الذي يثبت به وباشا بغيره من غير ان يحجب حكم المدلول
بوجه نظر ان لا يلزم من اشارة بآية اشياء حتى يلزم اشارة او غير ذلك
في الاشياء المتبيلة في هذه الاشياء فانه من غير ان يكون

[illegible]

عليه السلام من الآلات ثابتة لا تتغير عند جميعها المتأخرين من آل البيت
في آل البيت وعلى هذا يتوجه منع ثبوت النبوة بآل بيت آل البيت
لأنهم ثابتة لا تتغير من كون شجرة ثابتة قوله ولا تتغير بالزمان
ت قطاعاتها من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها
بالزمن والفضل وليس كذلك لما في غيره من الثابتات من كونها ثابتة لا تتغير
وعلم بذلك لا يكون إلا ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها
ولا يكون النبوة ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير
من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير
المحمول للموضوع فإذا ثبت أنه كان حياء بمكة المنع على أن ثابتة لا تتغير
بحكم الحقيقة الثانية الثابتة في نفسه ثم يكون معناه بمكة الحقيقة الأولى الثابتة
ثابت لا يتغير النبوة ثابتة في نفسه وكذا في نفسه وفيه بحث في الحقيقة
الطولية لا يمكن أن الآلة الذي هو محمول في الحقيقة موضوع على المحمل فيكون
محمول بمكة مستبنا لا يمكن أن يكون ثابت ثابت فإذا ثبت الثابت ثابتة لا تتغير
من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير
بل لا يمكن أن الآلة التي هي موضوع المنع المذكور بل لا يمكن أن كونها ثابتة لا تتغير
ما فيه من الثابتات فلا تتغير ولا يتغير عليك أن الشارح قد ادعى أن لا
يصح ما تاتي المنفصلان لزم من جهة ما يطال في المنع لا يطال في المنع
مستلزم للثبوت المنع وخلافه ما لزم من هذا الباب على مقتضى مقتضى كونها
فيما خلت ولا يطال في المنع لا يطال في المنع لا يطال في المنع لا يطال في المنع
ولا يتخلص إلا بالثبوت لا يتخلص على وجهين لا يتخلص في الحقيقة لا يتخلص في الحقيقة
من أن الثابتات الثابتة في الحقيقة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير من كونها ثابتة لا تتغير

ان يثبت على ان يوجب فرض بالانساب ثم عليه باي وجه كان
فكذلك لا يرد فان انساب النسل الى المدة من المطلق كونه صادق على
مجرد مستلزم وجه وكيف والمدة من المطلق وليس مرسوماً لشيء
فلا يثبت على شيء من الزوجين خصاصاً لهم ليرتفع في تقدم هذا الزوج على
حليته او بغيره لم يثبت كذا لا يثبت بهذا الفرض ولا يثبت من الانساب
الذكر المستحصية ثم في جواز شيء لان في كل من الزوجين انساب النساء
احدى المتدنتين فليس فيها يثبت عن الازواج المذكورة الذي يحصل الترتيب
في هذه المتدنتين مستلزم انساب النساء الاولى بل فيما تسليم ذلك
مطلوب كماله على انه لا يثبت عن الزوجين في الاسماء المعينة الا بالانساب
من قبل الميراث فيه بحيث اذا لم يثبت في الزوجين لا يثبت النسبة انما يثبت
فان انما انها معينة فان النسبة الخارجية لا يثبت في حليته او بغيره
الزوجين في انسابها حتى يثبت من انساب الزوجين ان يكون
النسبة الخارجية فلم لا يثبت ان يكون بين الزوجين في نفس الامر الخارجية
حليته لا يكون في انسابه فانساب الميراث النسبة الخارجية وانما انسابه
الاشباح فان هاربا استمدت منهم مستأجرة على متدنتين وحين انسابه
مستلزم لا يثبت في ثم كان لا يثبت الاستدلال في احدي المتدنتين
ان يثبت هذا الفرض في الميراث من هذا المفاسد ولا يتبع في ذلك
يثبت في المفاسد من ذلك كما اشار اليه في الثاني بقوله ثم لا يثبت
ثبوت شيء من الزوجين فرض بالانساب ثم عليه باي وجه كان
فكذلك لا يثبت على قوله فلا يثبت شيء من الزوجين متداخلاً في حليته
الزوجين في انسابه في انسابه كذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم

فان كان المراد بالخاص هو الخاص من انفسنا المتصور على الترتيب
فحصل بالتشبه المذكور لا التماس عن المخرج في حصة المتصورين
بما ان التشبه المذكور للتعديل الخاص عن المخرج فيها او بما قبل
الاجماع لا كان انما راجع وسبب الى ان كان سقيا لا عار ان يصدق عليه
هو يصدق عليه القول كان لا يصدق عليه كما هو محال وهو من عيانات ما اذا كان
معتادا ان يصدق عليه المخرج من قول القول وذلك في الاشياء منها على وجه
الامر دون الثاني فالقول انما لا يصدق عليه مطلقا سواء كان ارد بالقول له
بالمتصور فلو ما صدق عليه من الحكم بالاجماع لا يصدق عليه من حيث
باعت كونه مع الحكم بالاجماع مع مثل منهم الثاني وذلك انما هو
في حاشية على شرح المطالع ان الشيء غير متصور في سائر المناطق سلا ولا كما
المرور العام بل خلافه الفصل في اذاه في التشبه بالصدق على الشيء
الا يمكن الخاص ضرورة فان الشيء الذي له الحكم على الامانة وشروطه
ففيه ضرورة فذلك الشيء في تشبه المشتقات بالانما راجع الى التغير الذي
فيه واذا لم يكن الشيء متبعا في المشتقات كان ما تشبه اليه محذور خارجا
لم فلا يكون متغيرا فاطن سرعي النطق والمنتهى المضمرة ومنها بين انما هو الحكم
بما هو ما مع ذلك قلت لا انما لم يكن الشيء متبعا في المشتقات كان ما تشبه
الشيء متغيرا بها من معناه او لم لا يجوز ان يكون متبعا في معناه او بطريق
المعروف به لا يوجب ان يكون الشيء متغيرا من الماخذ الصلة حتى لا يكون
المرور العام في الفصل ولا يكون المراد خصوصيات ما صدق في هذا المعنى
حتى انقلب ما في الامكان الخاص ضروريه ايضا انما هو ضروريه
بما يشترك في تشبهه بما يشبهه على انما هو ضروريه

فان الذات المعتبرة في كل منها لما كانت مجردة لا يكون ما هو فيه بوجه
والا يوصف بخاص بل اخذت باعتبارها وتطلق المعنى المعين الذي هو اعتبار
كما يقع عنه قاطع باعتبار معنى معين وليس المراد ان يتعلق الحدث بالمتغير
ولا يتأثر بل باعتبار معنى معين ولم يتغير بتغير المعنى المعين بل قد
مقتله بوجه ان يتصل بفعل المحدث كذا النسبة بين هذا المعنى وبين
ما يتصل به المحدث بالمتعلق عن طريقه فحققت في الموجد والاعمال
التي هي متعلقة به وتنفقه حين ذلك الجسم المستقل به الشرع فانه ولو تعلق
به الموجد كذا ليس بمرجع واجزاء ما في معنى مثل المتكلم المتكلمة الاول
من المعنى المنطوق به في الاول فمقتله بان يمتد عن كل من لم يمتد على حد
المراد عام مثل المحدث او ما تنفرد به الذات المبدء المنطوق به فيه وينبغي ان
تذكر الاول انهم هناك لغرضه تحدث عند التفسير مفسلا لا مفسلا
الاول وانه اذا كان ما قبل المحدث ما هو في معنى المحدث في الحكم بالحدوث
تدريج على الاخر من ان يكون ذلك المحدث المبدء ما هو في معنى المحدث
او صلا وله وعلى الاول لم يمتد بوجه من المحدث الاول ومن الثاني لم يمتد
منه المحدث الاول لو انشا في اذ كان المبدء فيه مفهوم فذلك المبدء المبدء
لزم المبدء الاول او المبدء عليه لزم الثاني وفيه بحث لما اذا كان
الذات في المشتق المبدء لو كانت المبدء منهم مخصصا لم يمتد
انهم من اولها واولها لا ان كان لها مبدء لا يمتد مخصصا لم يمتد
نسبتها التي منهم آخر بالهم والمخصوصة المسألة فمادة المحدث باعتبار
المشتق المبدء يحصل في مفهوم مخصصا لم يمتد نسبة المبدء آخر كونها
انهم المخصص من المبدء المبدء آخر وانما هي فمادة المبدء

[illegible]

أحسن وكما أن تقدير الاستدلال وكما أن تقدير الشبهة بدون الوجه
القدرة ثالثة إذ لو ثبت تقايرها لما في هذا المثال فيكون الدلائل إذا كانت
كاذبة لا يمكن أن يكون ذلك على هذا التقدير للزيتية أو في انضمام
ما يوجد بأن يحصل الوجه حاصلها فيها طرعا لها كما أن الخصبة في
في الشرب مثلاً وذلك أيضاً لا من مشاع عروضا الوجه عليه في نفس
الامر بترتيب على هذا الوجه لمن من غير الشرح اما أولا فانه امر غير
حيث لم يفرق عن كونه تأثيرا للقدرة في الوجه نفسه على ان ذلك غير معقول
ولما ثانيا فلسفة طرعا في الجواب عنه لانهما اشع عروضا الوجه للميت في
نفس الامر لا يكون الوجه منه طرعا ولا يكون لها حيثية الاستدلال به انما
ان يكون انما في نفسها اذا المتأثير في الامر الذي يقع في نفس الامر من غير
انها كما انما انه لم يحصل في وجهه الوجه فيكون ان يكون الوجه امر القدر
غير جارح لها كما مر مرارا او يكون تأثيرا للقدرة في الميتة التي هي بعينه الوجه
حقا فيكون انما على ثلث من السواء الذي نفس الامر لا وجود ولا انما
بالوجه والحيثية انما فيمكن انما على نفس السواء الى انما على من حيثية
موجودة من حيث انما سولها من قبل موجود من الفاعل لا تقول بوجود
او غير من حيثية بل لا يجوز على تقدير ثبوت الميتة ان يكون اثر الميتة انما
سواء لو انما هو نفس الامر في التقدير كما هو فانما هي في نفس الامر
انما هي من حيثية هو ووضوح الوجه انما استدل هذا المعارض على انما
زان انما مع المعارض لا من وانما مع المعارض انما في نفس الامر
وان كانت ثالثة في انما كذا حيث انما انما بالوجه مستدلة الى انما
وهي كذا انما على نفس الامر كما هو في انما انما انما

[illegible]

أي هذا المانع قد علم إلى كونه المذكور من شأنه أن لا يخرج لنا أثر من شأنه
الصدق ولم يتم إليه ذلك كما في فكونه متبناه زليلا مستثنى عنه من القول
بما قلناه من أنه يمكن أن يقال ذكر إثبات الصدق على وجه يدل على
العلم المتصور بالصدق والمخرج خلاف ما قلناه وفي بحثه إذ ليس هناك علم
لشأنه بذكر إثبات الصدق على تقدير أن يكون معنى ما قلناه من أن
هذا الشأن لا يستقيم أن ذكر إثباته للتسجيل والتم أن انشأ الصدق
في صلاته قلنا من من انشأ الكثرة والناظر في أنهم معقول المعاني
عند المنع من وجه أن انشأ الصدق الثاني ما في شأنه بذكر
من الوجه أمرنا به من أن يكون في الاعتبار ما إذا كان من شأنه
أن يكون من القول مطلقا فالمنع غير متصور لانهما في وجه ما لم يستند
له وجه لا يكون من شأنه على الوجهين وهو سلبه الوجه المطلق المشهور
صحيح أن من صدق الصدق الذي يشهد به العالم بغير المعطيات ومع إليه الصدق
فيكون الزعم المتصور لا ما لم يتم منه كافي الدليل الأول فإن ذلك لا يصلح في
إثباته إلا ما كان له من ثبوتها على ما في قوله أن الشوق منها على وجه
بالدليل الأول والظاهر من هذا ما يخرج من أن باب الصدق لا يتصل على وجه
الصدق فاعتبارية المكان لا تقع في موضوعه بهذا المعنى فلا يصلح للمكان
في موضوع الصدق المستند فالأصل أن اعتبارية أي ثبوت الموضوع
بجانب الصدق والظاهر من هذا أن ثبوت الموضوع في وجهه لا يمكن أن يكون له
المستند بغيره إلا ما كان له من ثبوتها على ما في قوله أن ثبوت الموضوع
المنع في الاعتبار على وجه الصدق وهو مع ما قلناه في قوله أن ثبوت الموضوع
حيثما كان له من ثبوتها على وجه الصدق وهو مع ما قلناه في قوله أن ثبوت الموضوع

الوجود في العين واستند بان الامكان امر اعتباري غير موجود في الوجود
او اما باننا نكون اخصا في الامكان من الامكان من حيث لا نعلم من حيث لا نعلم
فان كلاهما يوجب الفناء فقط ولا يلزم الا انقلابا ليس له معنى
مستقلا معتبرا بحد ذاته من حيث لا نعلم من حيث لا نعلم فاما فهم من قولهم
الوجود بالوجود او وجودهم على الوجود من قولهم بالوجود والوجود على الوجود
فهو احتياج الى فرض مغاير الوجود نفسه وذلك عندنا لهم لا من قولهم
لهم انهم ارادوا بالوجود معنا الموجود كما يتألف ويحكم بعدم وجوده في الحقيقة
ولم لا ينافي ذلك بما ذكره من قولهم انما كان بين الوجود والحقيقة والوجود
في كل موجود لا متعلق على الحقيقة قال ابن الخطير في شرح هذا الكتاب لما
اخطأ من جهة اشتداد الطلب ما احتجوا به من وجوب الاول قالوا قد بين
الوجود في قولهم في الحقيقة فاما ان يكون مرجعا الى اعتبار الوجود ولا يستلزم
والاولان بل هو الاول فلا يصح قولهم انما الاول فاما الثاني فلا يصح
لأنه انما في الحقيقة فصح القول وانما هو ان الوجود غير قابل للتقسيم
فما لا يصلح انقسامه الى اثنين والى غيرهما لا يقال انما هو الاول فاما
ولما لا يكون كذلك لا يقال الوجود انما يكون سبعة الاول فاما
الذي لا يشك في انهم لم يستعملوا ان يكون الشيء اعم من نفسه كما هو
في كل نظام على ان الوجود الوجود هو الوجود وانما هو الوجود والوجود
لا يكون الا في الاشياء من خارج عن الشيء المعنى فيقولون في الاشياء
انما هو الوجود والوجود مفهوم الوجود على كونه غير وجوده كما ان مفهوم الوجود
يكون في الاشياء سلبا الشيء نفسه فاما مفهوم الوجود بوجوده في الوجود
ولم يجهلوا ان الوجود لا يتلوه انما هو الوجود

لا تفرق اذ لا ينفصل الوجود عن الوجود الكلي من حيث انه لا ينفصل
 فلو ان الوجود لا ينفصل عن الوجود الكلي لكان الوجود الكلي هو الوجود
 لحيته وحيته في وجوده اذ لا ينفصل الوجود عن الوجود الكلي من حيث
 مقتضى ما يقتضيه الوجود الكلي لا يقتضيه الوجود الكلي من حيث
 بطلان التامير بل لا ينفصل الوجود الكلي عن الوجود الكلي من حيث
 الوجود الكلي انما هو الوجود الكلي لا ينفصل الوجود الكلي عن الوجود
 فيتحقق ان يكون الوجود الكلي من نفسه بحيث لا يكون اعم من ان يكون
 او غير بطريق اعم من الوجود الكلي لا يكون اعم من الوجود الكلي
 بطريق اعم من الوجود الكلي لا يكون اعم من الوجود الكلي
 لما لا ينفصل الوجود الكلي عن الوجود الكلي من حيث الوجود الكلي
 جزئية من الوجود الكلي لا يكون اعم من الوجود الكلي من حيث
 ولا ينفصل الوجود الكلي عن الوجود الكلي من حيث الوجود الكلي
 كما حسبنا قد صدق مفهوم احد المتبادرين على مفهوم الاخر وغير
 الصادق على مفهوم الاخر على غير وجهه نظرنا لان الوجود الكلي
 متحقق بغير الوجود الكلي لان الوجود الكلي في هذه القضية هو الوجود الكلي
 هو الوجود الكلي في الوجود الكلي اذ كان المخرج هو الوجود الكلي
 هو الوجود الكلي في الوجود الكلي اذ كان المخرج هو الوجود الكلي
 فيكون هذا الكلام متحققا في الوجود الكلي ولا يتدرج في ذلك ان يكون
 القضية بغير الوجود الكلي لان الوجود الكلي متحقق على مفهوم الوجود الكلي
 المذكور بل الوجود الكلي في مفهوم الوجود الكلي فالوجود الكلي في الوجود الكلي
 في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي

[illegible]

استمداد على لزوم ان الشيء بوجوده الجوهر المطلق لا يخلو على لزومه الجوهر
الوجود الخاص ولا يمكن ان يراد بالجوهر الخاص ما هو بالمشيخ المطلق الذي لا يخلو
الذي اشتق واستند عليها تمام الارادة بين الوجود المطلق ما يقع
المطلق والارادة بين الوجود الخاص ما ليس بالخاص انما يكون كما لا شك
تلك الارادة حتى لا يمكن سلب الوجود الخاص مستقلا سلب الوجود المطلق
بل يخلو ان لا يكون الذي هو الوجود الخاص مع بولاد ان يكون هو الوجود
على ان يكون من الخاص في شيء ما لا شيء بل في اختياره مطلق الوجود
والعدم عنه ثم قال سلفا ان المراد بالوضع والحوادث الوجود المطلق ولكن
لا في وضع شيء انما في التسلط ان يكون الوجود ثابت متغير الوجود والعدم
ما لا اعتبار اي يعني الوجود من حيث هو فيكون متروضا وحده الوجود من حيث هو
في غير وجهه الذي هو ما دخل الوجود من حيث هو واختاره في التقدير كما في
في حق النسبية ونفصلها لا يمكن ان يكون يثبت الوجود للوجود اعتبارا
وضعا لا تقصيرا او اضافي على المراد المقصود بل ان احوال الوجود في حق
البيان احوالها ليست باعتبار المتغير فرض الفاعل انما نقول ليس المراد بالبيان
ان يكون هذا الاعتبار باعتبار المتغير فرض الفاعل انما نقول ليس المراد بالبيان
فقط بل باعتبار ما لا اعتبار الاعتبار بحسب المتغير فرض الفاعل انما نقول ليس المراد بالبيان
فقط الوجود الذي المطلق وجوده في الذي من ان لا يغير من الوجود الذي
المطلق وجوده في حلقه في حق الوجود الذي الخاص هو حدها لا
اعتبارا وضعا مع ان الفاعل والعدم في حقها لا اعتبارا
الا في الاعتبار المتبادل المتغير بل ذات وهو اعتبار الوجود الذي هو
اعتبار الوجود في حق الفاعل والعدم في حقها لا اعتبارا

الكتاب انما هو وجوده مضمون ولا اتصال الذي ينقيضه ولا يستلزم اجتماع
المتنقيضين بمعنى صدقهما على ذات واحدة وفيه محتمل ان لا يتطابقا
فيكون احداهما ارجحها لوجودها المذكور في الدليل الوجود المطلق لا غير ومنه ان
موجبه ولا يلزم عليه اطلاق احتمال ان يكون الوجود بمعنى آخر فاقى حاشية الي
الكتاب بقوله ان لا يتطابقا في اطلاق سائر الاحتمالات وانما يتطابقا في
المتوسط بين الوجود وعدمه يلزم ان يكون متوسطا بين الوجود المطلق
وعدمه كذلك المتوسط بين الوجود المطلق وعدمه يلزم ان يكون متوسطا
بين الوجود الخاص وعدمه اذ سلب المطلق مستلزم سلب الخاص في الحكم
الواسط بين المطلقين حال ما انما في بين العيني والوسط الاستلزام
دفع التمسك بتماما ثانيا فلان ما ذكر بعدا تسليم سبق على ان يكون متوسطا
الوجود وهو في الذات وقد مر منه من حيث هو لا يشك ان لا يتصور الوجود
الذي هو من حيث انه حاصل في الشيء ليس وجودا حتى اذا احتلوا الوجود
الذي هو من حيث هو في الشيء بل هو من حيثية المفعول كيفية نفسانية
كما هو في سببه فتسليم الوجود سلب الوجود بمعنى الوجود لو اذ لا يشك
بالعدم المذكور في مليله هذا المعنى يخرج الوجود في الاقسام المذكورة لولا
ان لا يكون مرجحها ولا لا مرجحها ولا واسطة بينهما فاقى كان شيئا في
على المرجح ولا لا مرجحها لا محض ما ثبتت الموضوع ولا الحال لا معنى
وجه لهم معون استدلانه فالتمسك بتمام المستدل انما يستلزم عدمه سبق
السبب فيكون صورة استدلاله تماما فلو فرض يعني المدعى وادار التمسك
بكل الشايح كانه المنع على نفسه لم يستعمل المستدل لكن لا يستدل
بغيره الا كونه لا يثبت مستلزمه اقول لا يخفى ان الذي يقتضيه

طريقا ولربما لا يتصور وانه لا يلزم من حمل مفهوم على نفسه ان يكون النسبة في نفسه
و انما باعتبارها وانما يلزم ذلك ان يكون بين الموضوع والمحمول نسبة
الامر وليس كذلك فانها فيها امر واحد وهو ان هذا الامر نسبة في العقل
الحمل ولا بد من ان لا يتصور حمل اعتبارا غير الملائمة سواء كان
فذلك محذور الضرر والافتات كما اذا اتى استنوا على مفهوم او مستندة
فكما اذا حمل على نفسه ومن ثم لا بد من حمل على شيء على نفسه بالاعتبار
فما لم يسل لما في نفسه الصعود والافتات بدونه فبذلك المعلوم كما في
النسبة الى مستند النسبة الماتصقل بين المدرك بالضرورة وانما النسبة
الافتات بدونه المعلوم يمكن ان يكون مدركا ولذا الوجه في ان النسبة
تكون من حيث انه مدرك بتلك لعل في ذلك الافتات ما هو من حيث المدرك
بوجه اخر او لعل في الافتات اخرى في نفسه المدرك وليكن حسب ما اولئك
لو انهم يتقبل النسبة فبذلك المعلوم كما حسب ما يلزم على الشيء على نفسه كقولنا
انسان وموصفة من ودية لا يتصور ان يكون في نفسه ذلك انما غلظه يتصور
الافتات الى الشيء واحد لا يتصور المدرك قطعا وبهذا الضمان من اجل المدرك
ومنه انظر سميخ انما اشبع اقتضاه الذي يتقيد به من مقرر على هذا ايضا
من مقرر على الملائمة فان مفهومه لا يمكن انعام على عام في الجبر انما يتقبل
هذا ان الجبري في التعلق الملائمة الى غير ذلك صدق على انفسه لانه
على انفسها صدق اقتضاها على ما سلكا الجبري هو الملائمة مفهوم مفهوم
لأن المصنف لخصائص التي يتقيد بها الافتات التي يتقيد بها وفيه كذا
ان اثار مفهومه لا يمكن ما حصل من شيء لانه لا يمكن في انفسه من فاعلم ان
ذلك على مفهومه وانما لا بد من ان يكون مكانا في نفس الامر

[illegible]

فانه يصنف بسلب الزهره بمعنى انه لا موجود ولا انما هو الجسم بالمرءه
من هذا القبيل بل هو انما هو على سطح هذا الجسم والحظ الذي استقامت عليه
تلك فانه لا يتم في جميع صور الاحتمال فيلزم على تقدير مدعاها ما هو مركب
لا موجودا ولا معدوما فتزول ان سلب الوجود والعدم وحده الوجود منها
ولم يكش للمعاد لان تلك انصاف التي هي كبره فبقية غير لا عليه
ومنه ما هو الجسم لما كان ذا شكل والشكل لا مركب من الجسم لا محال ذا شكل
فولما لم يكن من انصافه يتقيد كذلك فيكون ولا يلزم من ذلك ان يكون الجسم متحرك
المقصود بالشكل انه ليس متحركا لا متحركا كاحسب في غاية ما اتم منه ان يكون
ذو الحركة وانما هذا من ذاته ولما لا ينافي ان يقيد السواد والاسود
وانما يكون السواد متغيرا يتقيد اشتقاقا ان لو صدق عليه انه ذو لونه
ولا يلزم من ذلك ان يكون له لونه فانه لا يصدق عليه ان لا يصدق
سواده والفرق بينهما انهما لا ينافيان لان ان المقصود من انصاف الجسم
يتقيد اشتقاقا ان يكون رطبا بالحق بالمعنى لا محال لا اشتقاقا بل
فانه ان يكون رطبا هو ان يكون رطبا كذا لا محال لا اشتقاقا بل
محال عليه اشتقاقا فلا يلزم قيام المرض بالمرض قبل ذلك ان
يقال قيام المرض بالمرض او بالعكس بل قيام انصافه فانه مطلقا في
قيام المرض بالمرض بل ان دليله فيه وفيه كبره فانه اشتقاقا
عليه في اشتقاق قيام المرض بالمرض حان القيام به وانه متغيرا
والمرض لما كان تاجا فانه في ذلك لا يكون ان يتغير فيه وفيه
بحر في الاسر المتغير كما لا يوافق فيها لا يكون متغيرا كما انصاف
فانه لا يكون متغيرا في اشتقاقه ولا في كبره فانه لا يكون متغيرا

[illegible]

فبين ان جعل النفس الائمة ذلك كذا في الحرف العبار الذي يصير مطاوع
على انما قد اتي في النفس فيها لا في انما قد اتي في النفس لا في انما قد اتي في النفس
جعل النفس وحيثما قيل في الاولي انما قيل في النفس المطمئن وعي في
انما قيل في النفس وحيثما قيل في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
النفس فاذ اقبل انما قيل في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
فلا يكون المشان المذكور مطاوعة وفيه بحث في انما قيل في النفس
ما حقه الحق انما قيل في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
الحرف المطاوعة في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
شيء ومطابقة المشان على المشان في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
حسب المطاوعة في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
والسنة في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
المطابقة في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
الوجود في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
لانه ان اراد بالامر في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
غير الوجود في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
فلا يكون المشان المذكور مطاوعة وفيه بحث في انما قيل في النفس
الوجود في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
وحيثما قيل في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في
في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في النفس المطمئن وعي في

لفظ لا وجوده وان كان كذلك فكيف يتصور ان يتصور مفهوم الوجود
 المنفصل عن مفهوم الوجود قبل وقد علم ان الشارح يقول ان
 الوجود هو الوجود المطلق فانه الى الوجود صار معنى الوجود
 عنه بالذاتية بما ذكر في ذلك تفسير الوجود بالذات الى الوجود المطلق
 الوجود المطلق لا يوجد في الخارجية لفظه اذ كان معناه
 كماله تاويله وما هو ان يفي الوجود والعدم والامر والعدم
 والوجود والعدم ان يكون كل الوجود في مراد في الوجودية فكذلك في
 الوجود والعدم يتبع الكلام على اصل المسألة لكن ليس كذلك
 الفهم على ذلك وفيه عيب اما الوجود فاما ان الشارح من ان الوجود
 هو الوجود قد استدل بالحق على بطلانه وحقق ان معناه وضع الوجود
 بالذاتية فيضد ذلك ويضد المسألة على هذا العمل في الشارح في
 انما خطاه ان اراد بطلانه ان يفسر الى الوجود صار معناه وضع الوجود
 على معنى الوجود فكذلك في ذلك بيننا بطلانه ان اراد له معنى الوجود
 الوجود فكذلك لكن لا يلزم منه تفسير الوجود بوضع الوجود فان هذا
 المنكر تفسير الوجود لا تفسير الضاف وهو الوجود وانما انما انما
 يتصور ان يكون الوجود في معنى الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 من انما انما الوجود لا يوجد في ذلك من حيث ان بعض المتكلمين في الوجود
 وبقائه على الوجود انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 من الوجود وان الوجود في الوجود وسلبه ولا يتقبل معنى سواء
 الوجود في الوجود من الضافه فيها جزاء ويدر منه في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الضافه الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

بما يجب فرض العقل فيه انتهى بقوله انما اجتماع الوجود والعدم
بموجب فرض العقل لا في نفس الامر وجرى اجتماع المتضايفين بحسب الفرض
فلا جد ولا يكون نقول وقد يمتنعان لبا اعتبار المتقابلين كثيرا
على ان المتبادر من الاجتماع انما يجب نفس الامر لا في ان يقال ان
والعدم المطلقان اي غير المتضايفين بان لا يغير لخاصة الوجود على
ولا لخاصة وضع الوجود المسمى متقابلان لا اسقاطا بل اعتبارا على نفسه
فقد مضى مثل ان حصل احدهما في بعض الاوقات والآخر مستغنى
طافا بهذه الشروط فيكون متقابلان وبعد عنها محتملان مثلا لانه
ووجد في وقت دون وقت صدق عليه الوجود المطلق والعدم المطلق
بالنفي المفكره صريحا لا يستلزم صدق المقتضى صدق المطلق لكن باعتبار
الاعتبار ليسا متقابلين فمتنعان شرط المتقابلين في الخارج وكذا حكمنا
بالجزءين اللذين مطلق عليهما انهما متقابلان بانهما ليسا متضايفين
بل انما يقعان في شرط وجوده بخلاف ان المتضايفين اللذين متضايفتهما
فان في الشرط وجودا ونفيهما في متبايعا ما يؤخذ فيه ما في ان المتضايفين
تلقا في الشرط والتقدير لا مطلق عليهما المتقابلان قلنا المراد بال
الوجود والعدم يحصل الجواب ان الوجود المطلق له معناه احدهما لا يكون
معناه يتغير ومضافا الى ان في وسوا المراد منها وتبايعا مع مطلق غير متغير
والثاني ان الحكم من الوجود الفعلي والحال في احدهما جوهري ومتقابل
الخص في الذين والمخارج جميعا ثم الحق في التبايعا مع وسوا الوجود
الثاني مع عدم معناه ثالث وسوا في احدهما جوهري لا الوجود بالحق المراد
مع مطلقه في الجواب لان الوجود والعدم بالحق المتضايفين

فيكون ان اذا الوجود بالحق المراد هو الوجود بلا قيد واخلطه ونقصه
في الوجود بلا قيد واخلطه لان رفع كل شي فحينئذ هو المراد بال
المراد بالحق لا يشك ان الوجود بلا قيد اعم من الوجود الخارجي ورفع
الوجود بلا قيد اعم من الوجود الخارجي ورفع الوجود بلا قيد اعم من رفع
الوجود الخارجي كما هو في الخارج ومعدوما في الماضي
فكيف ان الوجود معدوم لا يتناقض معفاهما على ان صدق الوجود
في المراد باقتضاها ولا يمنع ذلك بقاء الوجود في الخارج يقابل الوجود في
الخارج والوجود في الزمن يقابل الوجود في الماضي والوجود في الماضي
ذاتا او خارجا يقابل الوجود في الماضي لا معنى لاذمها ولا نقابها لانها
له الوجودات المذكورة متعاقبة للوجودات الحادثة بالصور المذكورة كذلك
العدم بلا قيد متعاقب للوجود بالقيود وما المراد بالوجود المطلق هو الوجود
المطلق سواء كان في الميتة المفروضة كما يشاء العدم المطلق
قد يتصور في غير ذلك وفي الوجود من غير ان يكون الوجود في الوجود
لو كان سمي لفظ العدم المطلق مشاؤا لما يحصل في الوجود من غير ان يكون
سواء لفظ العدم المطلق ان يكون له كونه في الوجود ولا يمكن ان يكون له
كون في الكناية لانه لا يلزم من عقله ان يكون له كونه في العقل والظاهر
ذلك فيما كان الوجود مشاؤا لما يحصل في الوجود من الوجودات كما في الوجود
الظاهر سواء مشاؤا لما يحصل في العقل بل من العقل ان يكون له
كون في العقل ومشاؤا لما يحصل في العقل بل من العقل ان يكون له
كون في العقل ومشاؤا لما يحصل في الكناية بل من الكناية ان يكون له
كون في الكناية

وقد ايجاب جليل الفاضل عن هذا المقتضى عن الظاهر الثاني كليا بان لا يخلو
ما ذكره الا عندئذ كما ذكره الشايع بل المقصود تحقيق ان المتقابلين
ان يحتاجوا في محل واحد كمثل الحيوان ان يحتاجوا في موضع واحد كالظفر من
حيث التباين او يقع في موضع الصلة من ان الاجتماع يعرفون الزمان
اجتماعا باعتبار التباين حيث قال في المحقق شمس واما حيث ان
الوجود والعدم المتباينان وفيه بحث لان دعوى الجواب على ما
وان اعتبر شيئا الى قبل يصير في عينها عدما ولا يكون
بأنه كذلك لو لم يكن قابلية الموضوع لما كان في شئ من الملكة وهو متبني
كما خرج به حيث ان لا يرى ان من غير العي اذا ذهب الى امر غير قابل للبعد
كما لا يرى ان لا يجد في حلقه قطعا لان صدق عليه وسبقه قابل للامر
باعتبار الية تقابل السلب والاعراب او لا يكون العارض تمامه حار في
في حيث لا بد ان اريد ان يكون اجزاء العارض في عارضه لا عرضية
فذلك حقيق ما ذكرته فانها عارضة للجو مع ان الوحدة التي هي في
لها في الجو وان لم يكن كذلك ان يكون اجزاء العارض حار في الجو او على
فلا يكون في الجو كونه اوجه طرزا في جو من الجو وهو قرا او يكون في الجو
باعتبار الشان والبدن الشان الذي في الجو لا يكون له في الجو من غير
لذلك او عدم كونه اجزاء العارض حار في الجو او على الجو او على الجو
كذلك الشان الذي في الجو على الجو حار في الجو او على الجو حار في الجو
وفي حيث لا بد ان اريد ان يكون اجزاء العارض تمامه حار في الجو
عارض في الجو حار في الجو لان بعض اجزاء الجو العارض معروض في
التي في الجو حار في الجو كذا في الجو حار في الجو حار في الجو حار في الجو

في المرض في مرتبة من مراتب هذه المراضات المراضات بتمامه
 لكان كذلك فكيف يدع بالمراد ذلك لانه المراضات بتمامه
 من ان يلزم عرض جميع احوال الوجود في كل مرتبة تنقسم الى
 عرض المرض ليس مرضا في المرتبة التي يكون فيها وفي المراتب
 التي هي في مرتبة في طريقه عرض غدا ام كذلك حتى في المراضات
 ثم لو حصل في مرتبة تكون المراضات في المرتبة السابقة عاضا فيها
 بل ان يكون الوجود تمام احواله عاضا في المراضات المذكورة ليس كذلك بل
 في مرتبة منها ينقسم الى عرض وعرض غدا في شيء افعال يلزم من ذلك
 حتى في المراضات في الجواب ما عارض عليه في سبل القاء لهذا القول
 على اننا نؤمن ان المراد من الوجود وعرض من المراضات المستتبات لا
 المراضات بل الوجود الخارجي فكأن الاستدلال ان اول الوجود المطلق
 على ان الوجود الخارجي في المراضات بل الاستدلال بالشارح ايضا
 من اننا نؤمن ان المراضات بل عرض للمراضات انما يتلوه في المراضات
 فان قلت ان المراضات وتطابق المراضات المراضات لصدقه على المراضات
 من حيث سر مقدمه به صدق الوجود المراضات عليه من تلك المراضات
 المراضات بل المراضات في المراضات صدق على المراضات لصدقه على المراضات
 المراضات لصدقه على المراضات ولان المراضات المراضات في المراضات
 المراضات انما لا يمكن ان يكون في المراضات مع استناد صدقه على المراضات
 في المراضات فكأن المراضات المراضات المراضات في المراضات لا
 على المراضات في المراضات صدق على المراضات باختياره ولا صدقه على المراضات
 صدق المراضات في المراضات في المراضات من حيث صدقه على المراضات

الموجود المطلق من تلك الحقيقة وفيه بحث اذ لا يمكن ان يكون
العام بعيدا عن المطلق وان الممكن المصغر في الخارج وان
مطلقا بعدد على الممكن العام ولا يصدق عليه المطلق فالتالي
الممكن المصغر مطلقا مشهور فيكون موجودا في الذين قلت ضرورة
لان يكون مطلقا من سمي لفظ الممكن المصغر مطلقا فيهم الذين
فيه لان السمي المذكور موجود فيه وذلك لان السمي المذكور ليس شيئا
يحصل منه في الذين فلا يلزم من وجوده وجودا حقيقيا كالحق بواجب
على الممكن العام دون الموجود المطلق من الحق لا يحصل منه في الذين
شكا ان يمكن الرجوع في الخارج اعم من الموجود في الخارج ويمكن الرجوع في
الذين اعم من الموجود فيه كذلك الممكن العام منها اعم من الموجود العام
المطلق لا يستلزم ان يكون الشيء ما نفسا لنفسه فان معنى المفعول
انما يلزم استقاله ذلك العام يكون قيام الشيء بنفسه وموحيه اذا التزم
الا اعتباري كاف في القيام بالشيء وقد تحقق هذا الاعتبار من الشيء
نفسه المألوف بخروج من جزئيات الشيء فلا يمكن ان يتصل بهذا الاعتبار
اعتباري اخر غير ما يتقدم عليه القيام في معنى الامر من الاعتبار الثاني
في نفس الامر لان الاعتبار يجب اعتبار الشيء من حيث هو في معنى جزئيات
ليس اعتبارا فرضيا بل اعتبارا بالاعتبارية نفس الامر المتعلق بالاعتبار
بالذات كاسبق في عروضا الوجود لنفسه في معنى جزئياته او وجوده في الذين
لوه في الخارج ويمكن تحقيق في جزء الوجود الذي فرض سرور في الوجود
ان يكون ذلك الجزئيات فرضا له وبواسطة بعض المتطابق بالاعتبار
فما لم يتقدمه وراي الحق في هذه بنفسه وفيه بحث

ولا يجر العجز أن كان معروضا لهذا المعروض بعينه أن كان
معرضا لنفسه بل يتم عروضا الشيء لنفسه واللام يكن المعارض تبايناً طارفاً
ولا يشك أن المعارض إذا كان بعينه عارضا لنفسه كما لو كان واحداً بالحد
بأن المعارض والمعارض إذا كانا كثيراً بالعدد طبعاً الخلف الثاني
في ذلك أن المعارضات تتجلى طارفاً وإن كانا عروضا من كل نفس
الشيء أو لنفسه فكذلك الكلي لو كان أن يكون له وجود في حق الفرد كما
المعرض والمعارض كثيراً في الصدقين ويكون ذا خلا في المتعلقين
ولا يلزم من ذلك عروضا الشيء لنفسه فلا يرد ذلك على ما على المقام الأول
كما حصر هذا الفاضل الذي أن فرداً هو مفهوم الشيء كما هو المسمى
لفرد آخر من ذلك الصلح ولا يلزم منه عروضا الشيء لنفسه وكذا الحال لو كان
الفردان من نوع واحد أو عرض فرد الكلي لو كان ذلك كان المعارض
والمعرض في هذا النوع كثيراً بالعدد في نفس الأمر ولا يتبقى ذلك في
بعضها نسبة إلى المعارضين فخلان ما إذا كانا واحداً بالعرض فبعضها
هذا يتبقى أن يكون بينهما نسبة في نفس الأمر فلا عروضا بينهما أو النسبة
تقتضي تمايزاً بينهما حيث كانت فلا يمكن أن يكون النسبة في نفس الأمر و
المقتضيات لا يكون فيها أو ما عروضا فرد الشيء في طبع من أبيه على الشيء
لنفسه كما يتبادر وما سبق منه من عروضا هو وجوده لنفسه فتقدمه في
ما سبق منها ويمكن دفع الآخر فيسأل فلان قلت على هذا الذي
الذي بيننا أيضاً تنوع التزاماتهم الشيء بما اتفق بتقيضه فان التمسك
الشيء من النوع بل هو وجوده هو متشدد بتقيضه يعني أنه لا بد أن كان
معروضا على الآخر بل كل المتعارفين قلت الجواب مثلاً إذا اجبر

فصل في شرح ما ذكره في معنى بلاندينه سر كايه من النسخ على نفسه
الاختباري كما يقال الوجود هو الوجود وليس هو الوجود والوحدانية
ولما ان معنى بلاندينه عليه معنى ان ذلك الشيء في ذاته افراده او اخرجه
منه فقول الآخر وذا هو الشايع المتعارف ومختار لغير المفهوم التوحيدي
من لا يختار دين والجنس وان لم يصدق على الجنس بل على النوع الاول
عليه بالحق الثاني ولا يصدق على نفسه بهذا المعنى ولا يستلزمها سلب قلته
الوجود بطريق محال المتعارف لا ينفصل الاول كما لا يخفى فلا يجوز ان يكون محال
مقتضى المفهوم للوجود وفيه يجب ان لا يخلو لظلاله ان اذ احاط بالجنس والوجود
عليه كالحاوي والاشياء فلا يخلو قوله الجنس ليس من النوع الثاني الذي هو
النوع على كل الجنس بالاطلاق كان محيد ومقتضى سلب المحال المتعارف
بالانحاء والاعتقادات كالحق في موضوعه وان لم يواد بها مفهومه لم يكن مفهوم
ليس من مفهوم النوع لكن ليس من ايضا الى الجنس الذي هو من النوع
الكلية فيه مثل الحيوان بالاشتراك مع الانسان لا مفهوم للجنس بالاشتراك
الى مفهوم النوع واما ثانيا فلاننا لانهم ان الجهل مضمين بل هو معنى واحد
الكل ما لا يتغير من حيث هو لان ركن ان النوع جرمها العقيدة من الجنس
وغيرها منها يجب ومنها ما معنى واحد لا مضمين واما اشتراكها في
الطبيعة كقول الوجود صبيته من المتعارف كقول الانسان صبيته
لغير موضوع العقيدة كالحصول في المنطق لا الى اختلاف معنى الجمال فيها كالحجم
وقد كان الجمال لا يحاكي ما يحكم بالحداد المحول مع الموضوع فنانا او غير
منه كايه الطبيعة كان الحكم بالحداد المحول سببا في زيادة كافي للشيء
على امره كانه كايه ما يتحد المحول مع النوع وهذا هو انما الظاهر

لا يلزم بالوجود المجرى كما روي في قول لو كان المجرى جنس كما في قول
 يدر على ما في انما في جواب ما كما نرى في الوجود المطلق من الماهية
 وخارجها او ما يندرج تحتها كاللاشيء في ذاته ولا يشوب بل هو شئ محض
 فكيف يستقيم ان يكون جزءه مضافا بمسما كثره وصدق عليه
 القول ان فيه ثبوت انه قد عرفت ان ليس للوجود اوله عارضة للماهيات
 أصلا لانه ما لا خارجها فلا يستقيم ان يضاف اليه افرادها العارضة للماهيات
 فمردود ما في سابق الآ هذا الوجود انما هو ما عرفت انما قيل في القول بان
 للوجود افراد عارضة للماهيات في نفس الامر لانه انما انما هي من الماهيات
 في نفس الامر حتى لو كان يكون له افراد في ابل هو مضاف اليها بحيث لا ينفك
 حسب مقتضى الحال في الماهيات السابقة من نفسها ولا ينفك عنها العقل في الماهيات
 ويصيرها ايلو كذا هذه الاضافة كما يسمونه قوله فان الوجود العارض
 للانسان غير الوجود العارض للنفس بعد انشائها في مفهوم الوجود حسب
 اضافة الى الانسان والنفس فلا يرد ذلك لوجود الانسان في حيزه
 انما يضاف الى الانسان ووجود النفس هو عينه هذا المعنى مضافا
 الى النفس فيكون مضافا الى النفس مضافا فان قلت قد مر في هذا القول
 ان وجوده عارض للانسان والنفس معا انما ان شئنا ان في نفس الامر كيف
 يمكن ان يكون عارضا لهما او لهما بالعدد قلت اذا كان عروضا لهما
 في نفس الامر فذلك محتمل اما اذا كان مضافا اليهما فذلك محتمل فلا يجوز
 ان يكون مضافا لهما معا بعد ان مفهوم الوجود وكذا هذه الماهيات على كل
 واحد منها عروضا ويكون كل واحد منهما بحيث اذا انشأ العقل في ذاته ولم
 ينفك عن الماهيات في نفس الامر كما ان الوجود وجوده بعد انشائه

[illegible]

[illegible]

منه فانما انما هو في الحقيقة لا في الوجود بل هو حكم من احكام السبب والعلية
فان السبب اطلق الاولية على سبب من ذلك حيث كان في العنصر الذي
من القسمة الاولى من القسمة الثانية من القسمة الاولى من سبب السبب الذي
الوجود ويختلف من طرفي الاخرى والاولى فان الوجود لبعض الاشياء من جهة
والجسم من غير جهة الوجود في السبب والوجود من جهة السبب وكل من
يبنى على اولي من غير عكس هذا كالمسحوق وسوشره يدل على ان الاولى اعلم
او لا قبل لا يشك على ذلك انما اذا كان ذلك الامر بالنسبة الى الجسم
حينئذ انما او فائده وبالنسبة الى الآخر طوعا كونه ذلك الامر او في الثاني
ايضا وانما ذلك على ما كانت وشئت الفاتيات والذات لا يتصلح الى
وشئت العرض يتصلح الى سبب وفيه كسب اذا الشارح المستمر على
الاشكال في سبب الى حصول الكلي في افراده والتمام من الثاني والآخر
الوجود الى ذلك بل مرجع الى ان احداهما من الشئ في دون الآخر ويكون
فهم لو تقاع احداهما مع شئ له أهمية دون فهم الاصل الفرضيات
ذلك وانما ادعاء من ان الذي لا يتصلح الى سبب والآخر يتصلح الى سبب
كذلك ما فهم انما هي الكلية فان بعض الفاتيات تتصلح الى بعض الآخر كما
يتضح في بعضه والوجود المطلقة الواجب في فهمه على جهة مع لئلا يدعى
حاله وان ادعى الجزئية فلا فرق بينهما من جهة الجهة حيث يوجد من جهة
مطلق وغير مطلق ثم قيل انما ان مراد هذا القائل ان الشئ يحصل
كان الجسم في ذلك الفرض بمعنى ان يكون بحيث يتصل الى اكثر ما يتصل اليه
اضف ان يعد من حافل ان يفتقر الى شئ بكونه الكمال في الناحية الطبيعية
وكيف يتوهم ذلك مع اصل يتم على ان الاشياء لا يحصل اشياء اخرى

هذه الطبيعة في الافراد لا يكاد يخلو على السوء في بعض الافراد
 فلو ان معرفة باسباب الظاهر ان قول القائل الشدة في كذا كذا
 ما يصدق اصلا على هذه المعنى الذي ذكره بل لا يناسب من حيث اللفظ وذلك
 لغيره من ارباب العلم ان هذا مراد القائل بما على ان المعنى غير مستقيم
 بل هو بالتفصيل في هذا التقسيم ظاهرا ان السواد الشديدا لا يصدق عليه
 في السواد الضعيف وزيادة مركبة ومنه توجب التوصل الى كل حقيقة من
 حقيقة السواد نوعا بسيطا من صالح لان يتم الى مرتبة اخرى منها
 ان يرمي التسمي فمعها في الثاني جمع اذ لا يجوز في قولهم قسما من
 الذي في ذلك الى اية البنى وزيادة ثم حسن ان بعضا لم يميز بين الشدة
 والضعف والزيادة والضعف والزيادة والنقصان ومنه لا يصدق
 في الشدة والضعف من خواصا كبرية وانما زيادة والنقصان من خواصا
 كبرية وغيره بحيث لا بد ان اذنا الشدة والضعف بالتفصيل المذكور في كلام
 بعض ارباب خواصا كبرية فمعها من حيث انها بالتفصيل المذكور في كلام
 الخليل ولذلك حسن التسمي في الاطلاق المقترنة في التسمية في الشدة والضعف
 ولم يحدوا الى زيادة والنقصان بها وانما اذنا زيادة والنقصان من خواصا كبرية
 غير متحدة بالجملة الشدة بالمعنى الذي ارادناه هذا القابل ونحوه
 كما ان الطبيعة بمعنى ان يكون بحيث يخلو الى انما يخلو الى انما يخلو الى
 من خواصا كبرية ايضا بل هو اعم مما يحدوا الى انما يخلو الى انما يخلو الى
 خواصا كبرية كما في بعض الفضائل الاصلها في كونها من خواصا كبرية
 الذين اشركوا في طبيعة امر يكونوا في ذلك الامر اذ كان في امره الخلق
 من خواصا كبرية والذين اشركوا في الطبيعة التي هي من خواصا كبرية

منه لا راد في ذلك بل لا شك في كون فضل سبحانه ما في العلم لا في الوجود
مقتضى ان يحل في العلم وتتم له حديهما في قوة تفسير اخرى فكذلك حكم بان العلم
لا يكون في الشئ بل في ذاته ووجوده في الوجود اولي واشد فان العلم
في ذاته انما هو من العلمين كما في التخصيص ثم لا يوجد بل هو وجوده لا العلم
والفضل ولا يتبدل الا في ذاته لا في غيره والفضل في ذاته لا في غيره
والثاني والاستغناء والحاجة والوجود والامكان وحيد في العلم
والثالث والفضل لا يكون في شيء من غير العلم استغناء في العلم التخصيص
فلا يصح ان يقال بوجوده اشد من وجوده في الوجود كما لا يصح ان يقال
فليس في الوجود اشد من وجوده في العلم لا يتصور من العلم في الوجود
فليس اشد من وجوده في العلم مستلزما بل لا يصح ان يقال بوجوده في الوجود
في وجوده في العلم في تمام لان في العلم في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
بعض استعمال اسم التخصيص في العلم في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
في بعض الصور وتكون بعض اقسام استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
ولا يتصور في غيره في ذاته استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
ثم ان اتبعنا الصور الاولى فقلنا من اجلها وجب ان العلم
الفضل في ذاته استقرارا بانها كمال وانها في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
في الوجود في ذاته استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
بما كان وانها في الوجود في ذاته استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
في بعض الوجود في ذاته استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود
بما كان استعمال في الوجود في ذاته استعمال في الوجود في ذاته وفي غيره في الوجود

[illegible]

مقتضاها من العقل واداء واجبها قبل المعارض فتنسب الامر اليه
المعتقدات الثانية لما كانت محولة على معضاتها بالمراطة كانت فيها
نحوها في نفس الامر صحيح ان يكون طرعا لها فيها وانما كان عروضا لها يجب
الاختبار العقل فانها العقل اذا اعتبر المعروض بانه ولم يعتبر معضاته
في هذه المرتبة فكما ان المعارض وفي المرتبة التي هي هذه المرتبة معروضه له
كما جئنا في عرض الوجود وانما يعقل لا تعادى بها امر في الخارج ان
لا يكون معروضا فيها في الشيء مثل الاسود المتحرك اذا السواد والحركة مع
في الخارج وانما هو لا معطولات فلهذا لان العقل بعد في المرتبة الثانية والامر
الاولى هو حال العقل المعروضات بعد انما يكون متروضا وايضا في
والعروضات المعروضات وتوابعها والامر هو امر في مرتبة ثالثة
يكون عروضا يجب نفس الامر وليس كذلك لما عرفت مثل مفهوم الشيء فان الامر
في مرتبة التي هي اقرب الى الامر ونفس الامر متحدد مع الامر ايضا وانما في
يجب الاعتبار الذي هو حسب طبيعته والشيء الذي هو بعد معضاته
فالامر في الشيء في المعتقدات الثانية المستند الى المعتقدات الاولى وحكم
حكم الكل على الجزء والجنس على النوع فليس الموجود بل موجود سوى بل الموجود
لما ان الانسان والاشياء ثم يلزم معقولية ذلك لا يكون شيئا ولذلك الذات
وكذلك الموجود انما هو في انفس الذات وقول الحق فلا شيء مطلقا اشار
الى ان الشيء ليس هو في نفسه لزم انه في الاشياء مطلقا في الوجود وهو كان منهم
التي هي بل الموجودات اشياء محصورة كل منها في حد معين بها مفهوم الشيء
بحسب الاعتبار العقل والاطلاق الذي هو على الشيء ساعده كما اطلق الوجود
الموجود على كل شيء في هذه الاشياء على كل شيء كما انهم في

١٩٥

قدس من عرضها على طالع الهيئة بحسب الوجوه التي احضرها للبرهان
التي هي مدخل في عرضها لم يمان ويسمى معقولات ثمانية لانها في المراتب
من العقل الا ترى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية طالا الا بعد تعقل
بعضها ومنها لا شبهة في هذا المقرب في تسمية المناقشة بانها
التي هي لم لا يجوز ان يشكك في تعقل سرورياتها والاشياء الجزئية
كما يفيد ويجب ان يحسب العقل استقراء وفيه بحث اذا لم يشكك في تعقلها
ان ليس محمدا المقرب شبهة بل شبهة اشكال من عرضها اصل الكلية
من اراد المعرفة كما اعترف به لان ان لا يكون تعقلها الا بعد تعقل بعضها
بعضها لا غاية الله ان يشكك في تعقلها مستبعد لتعقلها في بعض
حيث يكون معتقدا كغيره من الاشياء ان تعقلها المضاف اليها ان لا
سواء على تعقلها المضاف واما ان لا يكون تعقلها في بعض المقرب ان لا
الشيء والجزئية وتطابقها مع العقل لا ان لا يكون تعقلها في بعض المقرب ان لا
بعضها مدخل في عرضها بل لوجودها على انها مدخل في عرضها مع العلم
محمدا بانها منها واما ان لا يكون تعقلها الكلية بعد تعقل سرورياتها
فذلك غير معتد لانه من موضوعات المنطق وبحثها لفظي عنه وعلى قسما
من الكل لا الكلية ولا تتأني الى عقلة بل يتم ان يكون بعد تعقل سرورياتها
ولا يتم ان يكون تعقلها الكلية المعارضة بعد تعقل سرورياتها ان كونه عقلة
اذا لم يكن بعد بل يتم من المقرب في المنطق وكذا حال الجبره والمنطق
التي هي والتميز في عرضها من موضوعات المنطق بل يتم ان يكون خارجا عن المنطق
وغيره من عقلة لا يظهر بعد تعقلها لانه من موضوعات المنطق على
فذلك في بعض المقرب ان لا يكون تعقلها الكلية في بعض المقرب ان لا يكون

ع

—

[illegible]

الكلام في رد عليه بمقتضى ما قلناه من ان الوجود قد يكون متناهيًا
 من المقتضى الثاني فلا شيء مطلقا قال بعض الفضلاء هذا يقتضي على
 جميع قول غلبت الشيئية متناهيًا في الوجود بل هي حاركة للوجود بل هي
 في العقل لا في الوجود قول غلبت متناهيًا في الوجود بل هي حاركة للوجود بل هي
 في العقل لا في الوجود لا يتلزم عدم مفهوم الشيء لطلاق اللفظ متناهيًا في الوجود بل هي
 خرافة مفهوم الشيء كالمفهوم من الوجود وما نأخذ على من يقتضي ان
 بين الوجود والشيء وليس كذلك كما سبق وما اذا كان الوجود على جميع ذلك
 يكون حاصل الشيء ان الشيئية انما كانت معدومة وكانت من الموارض الذاتية
 للوجودات كغير مفهوم الشيء المطلق غير موجود ولا شك في صحة مفهوم الشيئية
 اذا كانت معدومة مع كونها من الموارض الذاتية كغير معدومة هي الخرافة
 لذا الموارض الذاتية للشيء يكون حاركة لغيره من جميع الموارض الذاتية
 التي هي جزء من مفهوم الشيئية معدومة من الشيئية ليس مقتضى عبار
 الحاجة والخرج فكيف ان بيان الحق ووضيحه ليست بعد هذا الحق المطلق
 ومعها لا بعد لفظها مستهان من الكتاب والمقتضى لكون منها ان مفهوم
 الشيء المطلق معدوم الدليل بما لا محل للوجود له الحاركية للملحوظات حاركة
 زيد في الخارج واللفظ المذكور مستحقا لغيره من الموارض ما لا يفي بالغرض بل
 ما سبق ويكون مفهوم الشيء مستحقا مع زوج في الخارج فكيف لا يكون مخرج
 ولما كانت الاشياء المحسوسة مخرج في الخارج فلهذا لم يكن الحق المطلق
 مخرجاً في نفسه من الحق المطلق بعد هذا الضمان مع فلا يخفى ان المطلق مخرج
 في الخارج انما الكلام في ان اضافته بالعمود المطلق قبله يرفى في النفس
 من هذا الملامح من انشاء الشيء في الخارج على مقتضى كونه

[illegible]

[illegible]

عن الموصوف في الخارج بل لا يبقى وجود حافضهم بل ان المصنف يفي المصنف
في موصوف وفيه بحث لان ان اراد ثبوت الصفات الموصوف في الموصوفات
الخارج عدم ثبوت صفات تلك الصفات اما في حق يكون ثبوت الصفات
عن موصوف الصفات كما استدل في ثبوت الصفات عن الموصوف في الخارج بل
لا يثبت وجود موصوف ايضا فان المصنف عين المصنف في الخارج وانما المصنف
الصفات الموصوف في الخارج بالموصوف فيكون الصفات في الخارج غير ثابتة
بما لا يمكن ان يكون الصفات في الموصوف بالثبوت في الموصوف في الخارج
اشارة من جميع موصوف بان الامور الكسرية لا يرد هذا القول وقد صاحب
الموافق ان ذلك يقع في الوجه الذي مطلقا لما في الموصوف ان يرفع
الصفات في الموصوف الذي معنى ان صفات على موصوف صفاتها انما في الموصوف
حتى ان الصفات الموصوف كان مطلقا في الموصوف في صفاتها وانما الصفات الموصوف
كان مطلقا في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف
فان يكون ما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف
الوجود الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف
وما حصل من الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف
الذي انما في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها
لا مستلزم ان يكون ما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها
انما في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها
في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها
انما في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها
كلها في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها انما في الموصوف في صفاتها

عند هذا انما قيل لم يدرج الخلق في تقاير الاعدام على كل بل انما خرج
الخلق في تقاير الموجودات من جهة الاعدام فلو لم يكن فيها العيب انما
لكونها تقاير تكونها موجودة في الذنوب لم يكن يكتسب العلم بموجودات
غيرها مما هو في نفسه من جهة الخلق انه لم يجعل الخلق في تقاير الاعدام
يستحق بل جعله من جهة الخلق في تقاير الموجودات فلو لم يكن
يخرج من تقاير الخلق وان كان مستحيلا في انه لم يفرق الخلق في
تقاير الاعدام على ذلك لكنه ليس حسيبا في حساب جوارى الخلق المذكور
تقاير الاعدام وتقدم لم يكن كذلك الاعدام بموجودات متمايز في جوارى
موجودات ليس خلفا فان كان التي هو الاستحقاق منه معدوم كما ذكر في شرح
فتاوى بعض الفضلاء لا يقال بانك فذلك انما هو الذي في تقاير الخلق
الذي لا يكون ان يقال ان كان ذلك التقاير لكونها موجودة في الذنوب لم يكن
متمايزا اذ الاعدام يكونها موجودة في الذنوب المخرج عن كونها اعدا بل
انما يخرج عن كونها بموجودات لا تامة لانها لا يكونها في الاعدام المطلق
بحسب نفس الامر من حيث انه معدوم مطلق بل في الموجودات المطلقة بحسب ما
فيها ان يتصل بالمعدوم المطلق الذي هو ضرورة من حيث انه معدوم
مطلق بالوجود الخارج المطلق على ما يكون معدوم مطلقا اذ شئت لانه
هو اكان في منها الموضا واما يستلزم ثبوت وجودها في انما في الاعدام
المفهوم الوحيد الذي في في الموجودات المطلقة بحسب نفس الامر مطلق
بحسب الوجه الذي كونها اعدا في كنهها اذ انما الاعدام المطلق
في الموجودات قوله انما انما ان تصف المعدوم المطلق الذي
في الموجودات قوله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ما اشترطه الله من ان يمتنع ما كان به سببا للشقاق وقد عرفت ان ليس
في شئ مما هو على تلك اذ الوجه ليس بوصف الوجود كما عرفت على شئ من الوجوه
له في نفس الامر كلفه فيكون لا يكون المعدوم بوصف الوجود لا جلي في ذلك
دليل و نعرض عن هذه وتقبل الخيال في شئ ان كتاب فعل لا يتحقق في حكم
ان العلم اذا كانت متمايزة بان كانت جنسها ومعتبرا معلولا مثلا كانت
والصفات الشبيهة في نفس الامر ونسب الشئ الشئ في وجوده والثبت فيكون
موجود مع انها قد تكون متمايزة الى غير النهاية لان شئ انشائها بالصفات
عدم المعلول مثلا حيث يكون عدم المعلول وفي المرتبة التي يوجد العلم فيها كذا
ذلك لعدم المعلول وقد ذكرنا على وجه عدم المعلول بل اضاف الموضوع الى
في سائر القضايا بان هذا التمسك في ان كان الموضوع من حيث هو موضوع و
الجهة التي جعل موضوعها وجه في نفس الامر كان متصفا بالحوال فيها كذا
الانسان حيوان وقابل لصفة الكتابة لانه لما كان الانسان متصفا
بغير الامر كان حيوانا في نفس الامر وتعالى لصفة الكتابة فيها وان لم يكن الموضوع
من حيث هو موضوع وفي المرتبة التي جعل موضوعها وجه لم يكن شئ من الحوادث
له في نفس الامر كذا في اجتماع التخصيص مستلزم لاعتبارها بالعلم
لا يتكلم التخصيص في نفس الامر لم يكن متصفا لا متصفا بالعلم
فيها من ثم قال الشيخ في بعض قصائده وانما انما علمه ان مسائل
العلم في شئها انما كانت الاستشابة والمعدية الاستشابة وتبين العلم
الاعلى فانه اذا كان الممتنع فذلك سببا في تباين كذا ان العلم ان
العلم اذا كان موجه اكان زوايا سببا في تباين العلم ان العلم اذا
ان موجه قسما في انها سببا في تباين العلم ان موجه اكان له كذا

من طرقة عدم العلم بالعلل ان يكون العلم في مثل الامر ان كان كمالا
ففي نفس الامر حقيقيا وفي نفسه ايضا ليس ثبت فلم يلزم انضاجها بالادلة
في العلوية في نفس الامر بل يلزم ان يكون الموضوع من العلم بها
الذي يتاخر التام لو كان العلم سنة قايمة بالعدم موعود لما تراسنا
بما يتاخر من انضاج العلم المطلق ليس موعود العلم بل يجرى مجرى
العلم ان يرجع ووعده العلم الى عدم عرقا لوجوده لا يضاف الى عدمه
ليس موعود موعودا لعدم كونه لو كان كذلك كان كل شيء موعودا لانه
غير متناهية من ادعاءه لا يكون ما يضاف الى امر الغير الشاكلة والشيء
ان ليس كذلك ولا شك انضاج امر ما يستجدي لعدم تنصير هذا الامر
بذلك لعدم قبله قد خرج الشيخ في خطه الشكاشك لاحتواء العلم
مع ظهوره فانه بدأ مثل ان بعض متري كلامه لمسطرة ان لا يتكلم
على العرض على ما يروى العرض والوجودانية وجود العرض في الموضوع
بضم قال ان كان العلم في ذات العرض كبحر جبرافي موعودا وان كان
عرضيا فلا قال وانما نحن فيقول ان الاول كونه على كل حال موعودا في الاشياء
فان الشك ان كان فيه العلم الا بعض كان فيه جميع الاعيان التي يتاخر على العلم
ولا كليا ويوسف هو العلم ومنها ما هو الا كان في ذلك الشيء باخر علم
فيكون كما خذتك اليها ليس لزمانه كمن على العلم على اليها كليا بل هي
شيء وجدت فيه عرضا في الامر وعينه طابع الامر ان يوقف بها
فكلم العرض ومنها كليا ثم ان هذا العلم انضاج الى العلم الى مبتدئ
لان الحثيثا لتسليط اليها على ما بل يجب ان يخلص موعود التوحيد
الذي اجتمع استباح في بطلان محضين والعرض ان كان

من كان له في نفسه في القسم من وجه يكون المطلق المتعلق
 الموضوع للمشي عليه على سبيل التوسع كما يطلق على نفس القسط كذا وكذا
 من هذا القبيل كان لا يحصل من عدم لعدم في الترتيب من متناهي الى عدم
 لانه لا عدم فيكون اطلاق لفظ عدم لعدم عليه على سبيل التوسع في الموضع
 على موضع التناهي وهو سبيل الترتيب على سبيل الترتيب فلا محالة فيكون ان يكون
 الموضع من عدم فان محالة تعاقب بل المتوهم ونفس مقبولة فيلحق بعدم كذا
 الا ان في ثم قيل ان هذا ان عدم المتوهم حيث انه عدم مقبولة
 مع قطع النظر عن خصوصية المتوهم منه ومن حيث انه رفع لعدم مقابل
 كما انظر الى في الاعتبار الاول حكمة عدم مقبولة في الاعتبار الثاني
 كونه رفع لعدم من جهة فالموضوع مختلف بالاعتبار وفيه بحث اما
 المذكور انما هو نوع من انواع عدم وعدم لعدم ولا يلزم من ذلك
 المتوهم مع قطع النظر عن خصوصية التوهم غير متعلق لعدم ان لا يكون عدم
 عدم غير متعلق به والاعتبار الاول فوطنة ان لا يكون الثاني في محالة
 باق محالة اي من الامر كما كان في من الامر كما يكون في الخارج
 يكون في الترتيب كما اعتبار ووجه غير واقع ووجه لا يربط الى الترتيب
 عدم فعله بالعلية المذكورة ليس في الخارج غير الخارج ينسب الى الترتيب
 انما العلية المذكورة ليست واقعة في الخارج بل هي واقعة في الترتيب
 من الامر وانما يسمي تلك الحول كمن عليه عدم المطلق لعدم العلية
 في هذا القسم من ضمن الامر ايضا فلهذا واقعة في عدم حصول عدم المطلق
 الذي من حصول عدم العلية في الواقع لا يجب اعتبار الترتيب ووجه غير
 الذي يكون يحصل من الترتيب وعدم المطلق ليس له عدم المطلق

لا شك

وان جاز في الذوق ان عدم العلول ليس له طعم العذو في الامر الذي
طعمه جاز ان يكون عذو في شئ الامر الذوق وعدم استقامته كما قالوا في العلم
قوله الله في الخارج من العلم طعمه وقيل ان الخارج شئ خارجا عن العلم
طعمه لعدم ولا يجوز ان يكون استقامته في الخارج عذو لا لعدم امر في
المرجع الصلي الى حقيقة ما كما حقق في قوله ولا يجوز ان يكون طعمه
المرجع لا لعدم امر في الامر ولا يلزم من ذلك وجود شئ منها فكما ان العذو امر في
العلول بالوجود في الخارج كذلك عدم العلة امر في الاستقامه من عدم العلول
فدور كان في الامر الذي في الخارج ومستقيم طعمه وقد عرف في
ان عليه عدم العلة لعدم العلول يجب ذاته وطعمه عدم العلول
ناشئة من خصوصية وجوده الذي في قال في بعض النسخ ان شئ من طعم
العلول من خصوصية وجوده الذي في فكونا ثابتة لعدم وجوده ولو جاز في الخارج
فمن ان شئ من طعم وجوده المطلق المصنف الذوق وانسان غيره لا يتبع
في كنهه العلة كبرت الماشي في الاراد بسبب ثبوت الانسان فيها
ثبوتها ليس بخصوصية الانسان بل لا شئ له مطلقا لكونه انما
ذلك لكان في ثبوت جليا الانسان في ثبوت الماشي في العلة
على حاله ولذا كان عدم العلة عدم العلول في نفس الامر كما ان العلة في
طعمه يعلم بهذا خلاف طعمه العلول لعدم العلة فانها ناشئة من خصوصية
وجوده الذي في ذاته حتى لو وجد العلة في الخارج فربما لا يكون عدم
العلول علة لعدم العلة قطعا كبرت التكليف في انما بسبب ثبوت انسان
فيها فان بسبب خصوصية الانسان انما في العلة في العلم في شئ
بما ان شئ في شئ التكليف في العلة قطعا ولذا كان انما في

المعلوم لعدم العلم بغير العلم بوجوده الذي بوجوده الذي
نفسه لنفسه ولا علم لنفسه بغير العلم ومعلوم أن عدم المعلوم علم
العلم في الذين أن وجوده في عدم في الذين علم بوجوده عدم العلم
لا أن نفس العلم علمه لنفسه في عدم في الذين العلم في الذين العلم
بالعلم بالعلم ونفسه في وجوده في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
في العلم عدم المعلوم لعدم العلم بخصوصية الوجود الذي في نفس العلم
وما عن الوجود الذي لا يكون علمه لعدم العلم فلا يكون في العلم علمه
عدم المعلوم لعدم العلم في نفس وجوده ما شأن العلم لعدم العلم
في العلم المذكور لأن حاشا العلم عدم العلم لعدم العلم لما كان حاشا
العلم في الذين فإذا وجد عدم المعلوم بغير ثبوت العلم لعدم العلم في الذين
حاشا في العلم عدم العلم في حصول كل شيء في الذين علمه وبما أن العلم في
العقل كالكلي والجزء الذاتي من هو من عقلية أمرية ليست حاشية العلم
في العلم لا في العلم حاشية بناء على أنها علم على معرفتها وأما العلم
بغير حاشية بناء على الاحتمال الذي في العلم لا في العلم حاشية بناء على
في نفس الأمر بناء على حاشية في العلم في العلم في العلم حاشية بناء على
في العلم لا في العلم حاشية بناء على العلم في العلم في العلم حاشية بناء على
كما يست عدم المعلوم في العلم حاشية بناء على حاشية بناء على حاشية بناء على
ولأن العلم في العلم في العلم حاشية بناء على العلم في العلم حاشية بناء على
الحاشية من خصوصية الوجود والحاشية في العلم في العلم حاشية بناء على
الحاشية من الذات بغير الوجود في خصوصية الوجود فلم يكن في العلم
علمه عدم المعلوم في العلم حاشية بناء على حاشية بناء على حاشية بناء على

[illegible]

المستعمل من كلام الشيخ في هذا العلم يتصور ان الذي يكون له
 حصول الاثر في الاصغر لا يلزم ان يكون له الاثر في الاكبر كما حصل في وسط المظنة
 بل هو يكون مستلزما له كذا الانسان حيوان وكل من هو حيوان فانه حيوان
 لم يكن له الاثر في حصول له من حلة طيب النسيم او في الانسان اذ لم يكن
 حصوله الا في الحيوان ثم الانسان في غير جاز من غير ان يكون له الاثر في
 انما كان كذا وكان في الشفا اذا كان له الاثر في وسطه لوجود الاثر في الاكبر
 فكل من لم يحصل له من الاثر في الاكبر لم يحصل له الاثر في الاكبر في الاكبر
 ووجد الاثر في الاكبر لم يحصل له الاثر في الاكبر وقد اشار الى هذا في الاثر في
 هذا الكلام يعني ان يكون الاثر في الاكبر كذا في الاكبر واثبت في الاكبر واثبت
 بالاضطرار من كل انسان جاسوس وكل من جاسوس حيوان فانه حيوان
 ان كان لم يكن له الاثر في الاكبر سبب يكون ان تمام طيبه ان الاثر في
 الشيخ وانما خرج بما تقدم ذكره في الفصل الثاني لهذا الفصل فان ما
 انفسه محوله الى موضوعه فاما ان يكون في نفسه واما لا يبرهنه بغيره فاما
 بوجه قياسي وهذا قياسي في نفسه فانه لا يكون له الاثر في الاكبر
 لا شاف من خطه فاما ما في نفسه من نفسه محوله الى موضوعه فاما
 ان يتصور ان يكون قياسيا في نفسه فاما ان يكون قياسيا في نفسه فاما
 هذا القياس لا يبرهن قياسيا يكون قايما في نفسه فاما ان يكون قياسيا في نفسه
 محوله الى موضوعه سبب قياسي بطوره في جميع خرياته ولا تاتي في نفسه
 صف في خرياته قياسيا في سائر والموقف هذه لوجه فهو المثل في العلم
 في كل فان قلنا ان كل من يتولد من نفسه من نفسه فانه لا يكون له الاثر في
 ما تاتاه الموقف فاما في الاكبر فانه في الاكبر فانه في الاكبر

[illegible]

[illegible]

فإنه قد ثبت فيهم أن إرادتها تحقق الوجود وتلك الإثبات أن التمام للمانع
المتعلق بالخارج قد يكون محله وسلم أن إرادتها تحقق الخارج الواقع فيه
مما كان الواقع موجودا بالوجود وعدمه بالعدم ومن المعلوم أن عدمه بالعدم
فيكونا قولا شبيها بما قد ثبت في التمام أن إرادتها إذا كانت إرادتها
في الخارج تنص على الحقيقة فيكون وجوده يتأكد لأن ثبوتها في الخارج
المثبت له كالمثبت في الماضي للثبوت إلا الوجود تلك سابق سواء في الحقيقة
الوجودية في حيز ثبوتها المثبتة كالمثبت في الماضي لعدم العلة منه جازية
بل يثبت أنه القابل العقل يثبت من عدمه بالعدم حكم التمام عدمه بالعدم
الذي ومنه في هذا المبدأ في ضرورة حقيقة لا يلزم من صدقها وجودها
الحقيقية فتأمل في قول شرح قول الشارع عليه السلام عدمه بالعدم
لا يكون لأن يكون في الخارج أي لا يمكن أن يكون عدم العلة على وجودها
في الخارج وتلك هي المناقضة فيمكن في سطرها أن يثبت شيئا
فإنه إذا كان في الحقيقة في الخارج في حيزه فإن الأصل قد يكون
للوجودات في الخارج كعدمه بالعدم وإشباع الواقع على أنه يمكن أن يكون مراد
بالحقيقة العلمية أنها علمية ذلك كان عدم العلة على وجود عدمه بالعدم في الخارج
كان علة فاعلم على استقار العلم من غير ذلك أن يكون غير المراد
كما كان فينبغي المناقضة وغيره بحث المانع في القضية فلا فائدة في حيزه عدم
العلة لعدم العلم بالعلم في حيزه لعدم العلم كالمقرر ثم دعوى أن
الكان في إشباع علمية عدمه بالعدم عدم العلم فكذلك بالانزعاج
فإنه لا يكون إرادتها لعدم العلم على أن لا يوجد عدم العلم في الماضي
فإنه وإن كان في إشباع علمية عدمه بالعدم العلم في الخارج فلهذا

المتعلق لا يتصور بعد الفناء في الخارج فوجدنا المتعلق فيه وهو متعلق به
على ان عليه وجود العلة لوجود المتعلق في الخارج كذلك حكم بان عدم المتعلق في الخارج
يعدم المتعلق في الخارج كذلك حكم بان عدم المتعلق في الخارج يعدم المتعلق في الخارج
فما الخارج ولا يتصور المتعلق على الفناء على لا يتصور ان
فقد يتصور ان المتعلق لا يتصور ان يكون له وجود في الخارج
فما المتعلق يتصور ان لا يكون شي من لوازم الميتة او احصاها بالاعتقاد
سواء اللوازم المستتقة الى الميتة فرع لها بل لا بد من ثبوتها في الخارج لا يكون
مستلزا عنها لا يكون موجودة قطعا بل لا بد من ثبوتها في الخارج لا يكون
يكون هو فيها الميتة بحال اعتبارا للميتة كما مررنا الاشارة اليه لانها امر
مع الميتة بالمتعلق الى الميتة فتبقى حصولها معها من الفناء وقطعها ان كانت
فانما يكون من اسباب اخرى فيستلزم تفسير قول الشارع من غير ان يكون ذلك
الوجود من غير ان يكون له وجود في الخارج وان كان لوجوده في
محل وجوده انها لم يوجد خوفا من الوجود لم ثبت لها شي وهذا امر معلوم في الفقه
فتلا عن المطلقات ومع هذا لم يثبت لبعض المحققين انه يلزم على هذا التفسير ان لا يكون
شي من لوازم الميتة احصاها بالاعتقاد لان حصول اللزوم المستتقة الى الميتة
فرع لها فاجاب بان الميتة مستلزم حصول لوازمها معها بالضرورة وحصولها
بالاعتقاد من اسباب اخرى فكانت حصيلتها ان لا يكون الميتة بالاعتقاد لوجوده في
شئ من حيث ان يكون لزام الميتة بالضرورة كون لزام عدم حصول اللزوم ان
اللزوم على هذا التقدير ايضا عدم حصولها بالاعتقاد لم يحصل الميتة لا عدم
حصولها بالاعتقاد مطلقا ثم جازبه تشقيق ان يكون جميع الموارد من لوازم الميتة
لان الميتة يستلزمها لا يتصور بل لا بد من تشقيق في وجودها

الحق على تقدير التفسير المذكور حيث قال بل على هذا التفسير لا يكون من
قوانين الهيئة امر حاصل بالفعل وقاية ما يتم من هذا القابل انتم لو انتم الهيئة
تفسير آخر مذكور في المحققات لم يلزم ان لا يكون من وجه اخر امر حاصل
بالفعل وعلوه انفسه في كلام المحقق حيث كان مع ذلك قد تم بعض ورده
في ذلك غير وجه الا انما في بينهما على ان التفسير المذكور في المحققين من غير وجه
من وجه الوجه المطلق حيث قال وجه الهيئة ليس معطلا بغيره ولا لو كان الوجه
في انفسه معطلا بوجهه لو كانت امور احصاء بالفعل مما في نفس الامر اذا
كانت امور شرعية طرقت لها جهة الاعتبار في نفس بالمعنى الذي في
لا يحسن نفس الامر فالظاهر ان ليس لوجه الهيئة دخل فيها ان الهيئة بهذا الالزام
ما خوة بغيرها مجرد عن الوجه والعدم لكن الظاهر غير ذلك ان لو ان الهيئة
من الامور العقلية لا انزاعية فاختلاف النفس من معنى على يد التفسير
الان عندنا واحد كاحسب القابل ومنها ان الحش في حكم صميم خلية لول
مطلوب كاحسب بل حكم بانها ليست حاصله بالفعل من الهيئة على تقدير ان
وجه الهيئة دخل فيها وخصيتها انما يكون من سبيل اخر ووجهه حاصله في
الهيئة لما لم يكن منفسا حاصله بالفعل لا الوجه فما هو منفسا ايضا
حاصله بالفعل الا ان فاذن يكون حصولها بالفعل بوجه آخر وان كان
منه حصول الهيئة ومنها انما لا يتم ان جوابه مقتضى ان يكون العارض لا رما
والما مقتضية لك لو كان ما ذكر فيه غير فنيا للانتم وليس كذلك بل هو حكم
خا حكمه ومن الجائز ان يكون اللزوم في العارض مستكين في بعض الاحكام
وعدم العلة بانفسها لعدم الحاصل من هذا التفسير لا خفا وان عدم
تفسير يحصل في انفسه بانفسه ويصور وقد يحصل بانفسه

خاتمة

والمراد من هذا المستند ان العلم في نفسه قد يكون ذاتيا لا يتوقف على غيره
بالعلمية لكن مستند التصديق فان العلم بعدم تعلقه يكون علمه علم العلم
فلا يتم منه شيء بل العلم ان العلم المتيقن ما يشعرك انك علمه من المتيقن في ذاته
مطلقا من حيث لا يتوقف وجوده على غيره بالاضافة الى العلم ان العلم لا يكون تعلقه
بالعلمية مستندا لتعلق العلم بالعلم لان العلم ان العلم في ذاته علمه من المتيقن
من تعلق العلم بالعلمية مستند وكذا علمه في ذاته علمه من المتيقن بالعلمية المستند
كوجوده في العلم المستند الى علمه من العلم المستند الى علمه من المتيقن لان العلم في ذاته
علم العلم وقد صيغت مستند العلم في العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
اذ كان العلم في ذاته علمه من المتيقن بالعلمية مستند الى العلم المستند الى العلم المستند
فانما العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
يتوقف على وجوده اولا كان سمي العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
على الاضافه به سواء كان مستندا الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
لان العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
في العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
يسمى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
الذي قد يتصور ان العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
فكذلك ان العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
به العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
من العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند
المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند الى العلم المستند

[illegible]